

Distr.: General
8 June 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 - 22 تموز/يوليه 2022

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة 1823 (د-17) وقرار المجلس 1817 (د-55) والمرفق الثالث لقرار المجلس 46/1998. ولا تزال مناطق تعاني من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، ويهدد بمحو عقود من المكاسب الإنمائية، بما في ذلك الجهود العاجلة الرامية إلى بناء اقتصادات أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة. ويتأثر تعافي العديد من البلدان النامية أيضاً بأزمة المناخ وعدم الإنصاف في إمكانية الحصول على اللقاحات والافتقار إلى التضامن المالي. ويتزايد تفاقم الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بسبب الأزمة في أوكرانيا التي تتسبب في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة ارتفاعاً حاداً، مما يؤدي إلى اختلال في الإمدادات، وزيادة تقلبات الأسواق المالية في سياق ارتفاع الديون ومحدودية الحيز المالي. وفي هذا السياق، يركز التقرير الحالي على إثبات القيمة المضافة للعمل على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل دعم التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن العمل المنجز والتقدم المحرز في ثلاثة مجالات واسعة ذات أولوية، وعن مبادرات إقليمية وأقليمية أخرى يمكن أن تدعم مسارات للتعافي تتسم بالشمولية والقدرة على الصمود والاستدامة وتسهم في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. ويقدم التقرير أيضاً معلومات مستكملة بشأن مسائل سياسية أخرى تتناولها اللجان الإقليمية، من خلال محافل تشمل المننديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك بشأن الخطوات المتخذة للمضي قدماً في تنفيذ عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - السياسة العامة والتحليل

ألف - السير قُدمًا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودعم التعافي المراعي للبيئة والمتسم بالقدرة على الصمود والشمولية من جائحة مرض فيروس كورونا

1 - حالة المسيرة نحو عام 2030

1 - يهدد تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتبديد عقود من مكاسب التنمية التي تحققت في جميع المناطق، مما يؤخر بشكل أكبر الانتقال العاجل إلى اقتصاديات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولية حول العالم. وفي معظم الدول النامية، لا يزال عدم المساواة في الحصول على اللقاحات ومحدودية التضامن يعوقان جهود الإنعاش. وفي الآونة الأخيرة، تؤدي الحرب الدائرة في أوكرانيا إلى مزيد من الاضطراب في سلاسل الإمداد، مما يتسبب في ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة، وزيادة التقلبات في الأسواق المالية، ويؤدي إلى حالة مديونية حرجية وضيق الحيز المالي. وحصيلة ما ورد أعلاه هو انتعاش اقتصادي بطيء وهش.

2 - واستجابة لذلك، تعمل اللجان الإقليمية على التصدي للمجالات الخمس التي تتنذر بالخطر على الصعيد العالمي التي حددها الأمين العام في بداية عام 2022، وهي جائحة كوفيد-19، وعدم المساواة في التمويل العالمي، وأزمة المناخ، وغياب احترام القانون في الفضاء الإلكتروني، ومسألة السلام والأمن. وسيستفاد من التوصيات الواردة في خطتنا المشتركة في هذا السياق لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة والحث على تعددية شاملة للجميع ومترابطة من أجل المضي قدما بالأولويات الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

3 - منذ عام 2000، أحرزت أفريقيا تقدما بشأن العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ ومع ذلك، فإن الوتيرة الحالية غير كافية لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. فقد أحرز تقدم كبير من حيث توافر البيانات، إذ رصد 19 بلدا التقدم المحرز بشأن أكثر من 160 من المؤشرات، وانخفض عدد المؤشرات التي لا تتضمن بيانات لقياس التقدم المحرز من 79 إلى 52 مؤشرا. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال توافر البيانات منخفضا للغاية في المنطقة الأفريقية. وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، وأحرز تقدم إلى حد ما في تحقيق الأهداف 2 (القضاء التام على الجوع)، و 3 (الصحة)، و 4 (التعليم)، و 6 (المياه وخدمات الصرف الصحي)، بينما أحرز تقدم محدود بشأن الأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و 7 (الطاقة)، و 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). ولا يزال الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) يشكل تحديا رئيسيا (انظر الشكل الأول). وترتبت على جائحة كوفيد-19 آثار اجتماعية - اقتصادية وإنسانية وخيمة، حيث أثرت على ملايين المواطنين الأفارقة بطرق تتراوح بين انخفاض الطلب العالمي على السلع الأفريقية واختلال التجارة والسياحة العالميتين، وزيادة تفاقم ذلك بسبب الآثار الاقتصادية المحلية السلبية الناجمة عن تدابير الإغلاق الشامل على الأعمال التجارية الصغيرة والقطاع غير الرسمي.

الشكل الأول

منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2021



المصدر: منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا: تقرير النتائج السنوية لعام 2021 (2022).

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

4 - بعد مرور عامين على تفشي جائحة كوفيد-19، تتعافى البلدان العربية بوتيرة مختلفة، ومعدل التقدم المحرز غير كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن المنطقة تسير على المسار الصحيح لتحقيق 33 غاية فقط من أصل 169 غاية من غايات الأهداف⁽¹⁾، يتركز معظمها في إطار الهدفين 3 و 9 (انظر الشكل الثاني). وتتخلف المنطقة كثيرا عن تحقيق الغايات المتصلة بالهدفين 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) و 11 (المدن المستدامة)، في حين لا يزال الهدف 16 يشكل تحديا خطيرا. ويتحسن ببطء توافر البيانات عموما، باستثناء ما يتعلق بالأهداف البيئية والبيانات المصنفة في إطار جميع الأهداف.

5 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة. فقد ازداد الفقر في عام 2021، إذ يعيش 26,9 في المائة من السكان تحت خطوط الفقر الوطنية؛ كما ازدادت معدلات انعدام المساواة، إذ تسيطر نسبة 10 في المائة الأكثر ثراء من السكان على 81 في المائة من صافي الثروة في المنطقة، مما يشكل ارتفاعا مقارنة بالنسبة المسجلة قبل الجائحة والبالغة 75 في المائة. وفي الوقت نفسه، لا يزال معدل البطالة هو الأعلى في العالم (11,8 في المائة)، ولا سيما بين الشباب والنساء، في حين أن 35,1 في المائة فقط من الناس مشمولون باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، وتعاني المرأة في المنطقة من أدنى معدل للمشاركة في القوى العاملة في العالم (20,3 في المائة)⁽²⁾⁽³⁾. وأدى اقتران جائحة كوفيد-19 بانخفاض عائدات النفط إلى دفع عبء الدين الإجمالي للمنطقة إلى مستوى قياسي بلغ 1,4 تريليون دولار، أي ما يعادل 60 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي⁽⁴⁾، الأمر الذي حدّ

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة، متاح عبر الرابط التالي: <https://arabsdgmonitor.unescwa.org>.

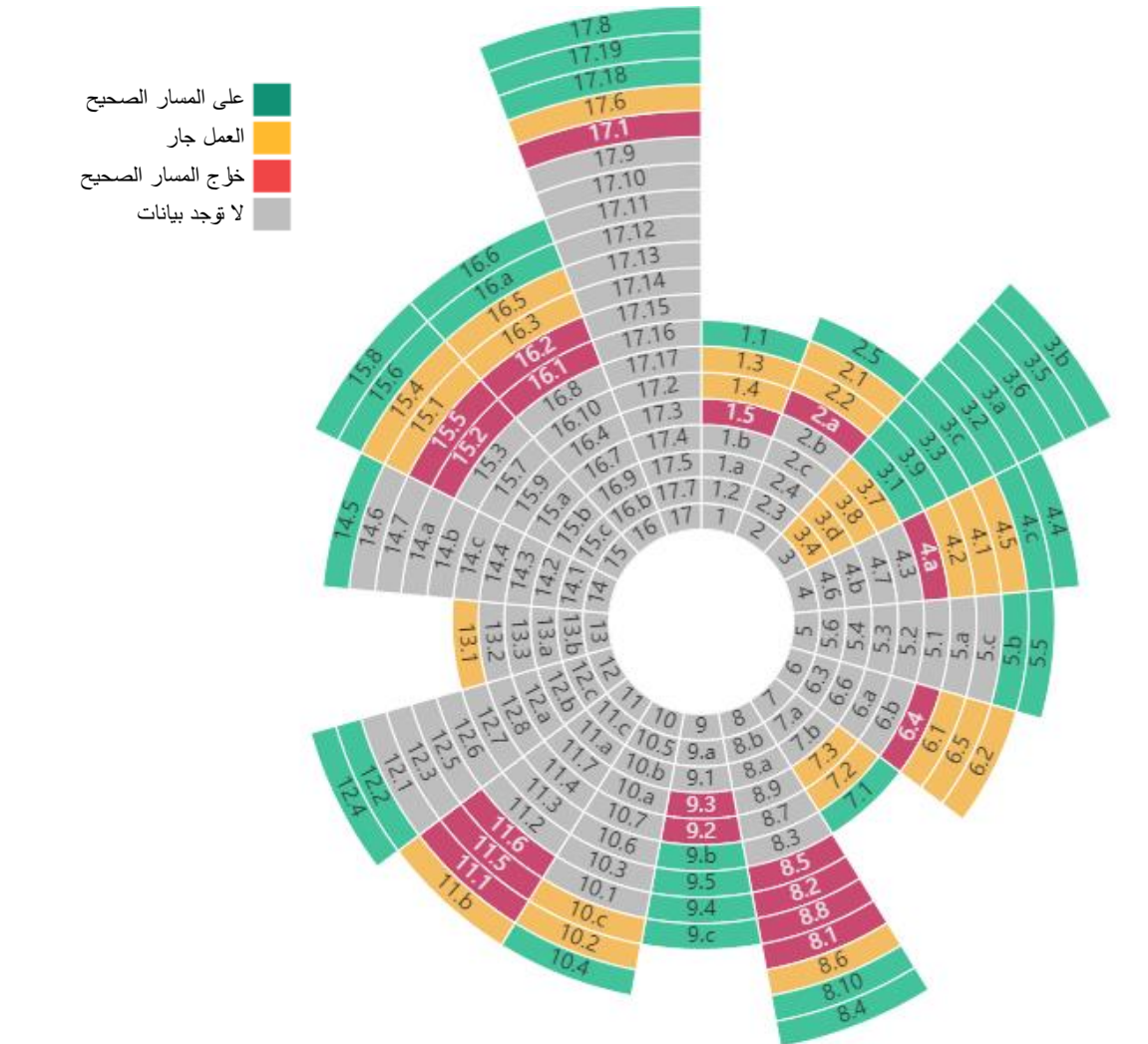
(2) قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOSTAT، "معدل المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس والعمر: التقديرات المنمجة لمنظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020"، متاحة عبر الرابط التالي: <https://ilostat.ilo.org/data> (تم الاطلاع عليها في 2021/12/12).

(3) الإسكوا، الوقائع والأفاق: الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، 2020-2021 (2022).

(4) E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.3

الشكل الثاني

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2021



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

(5) "نظام مفوضية شؤون اللاجئين للبحث عن البيانات المتعلقة باللاجئين" (UNHCR Refugee Data Finder)، متاح عبر الرابط التالي: www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=3HMho5.

(6) بيانات مركز رصد النزوح الداخلي، متاح عبر الرابط التالي: www.internal-displacement.org.

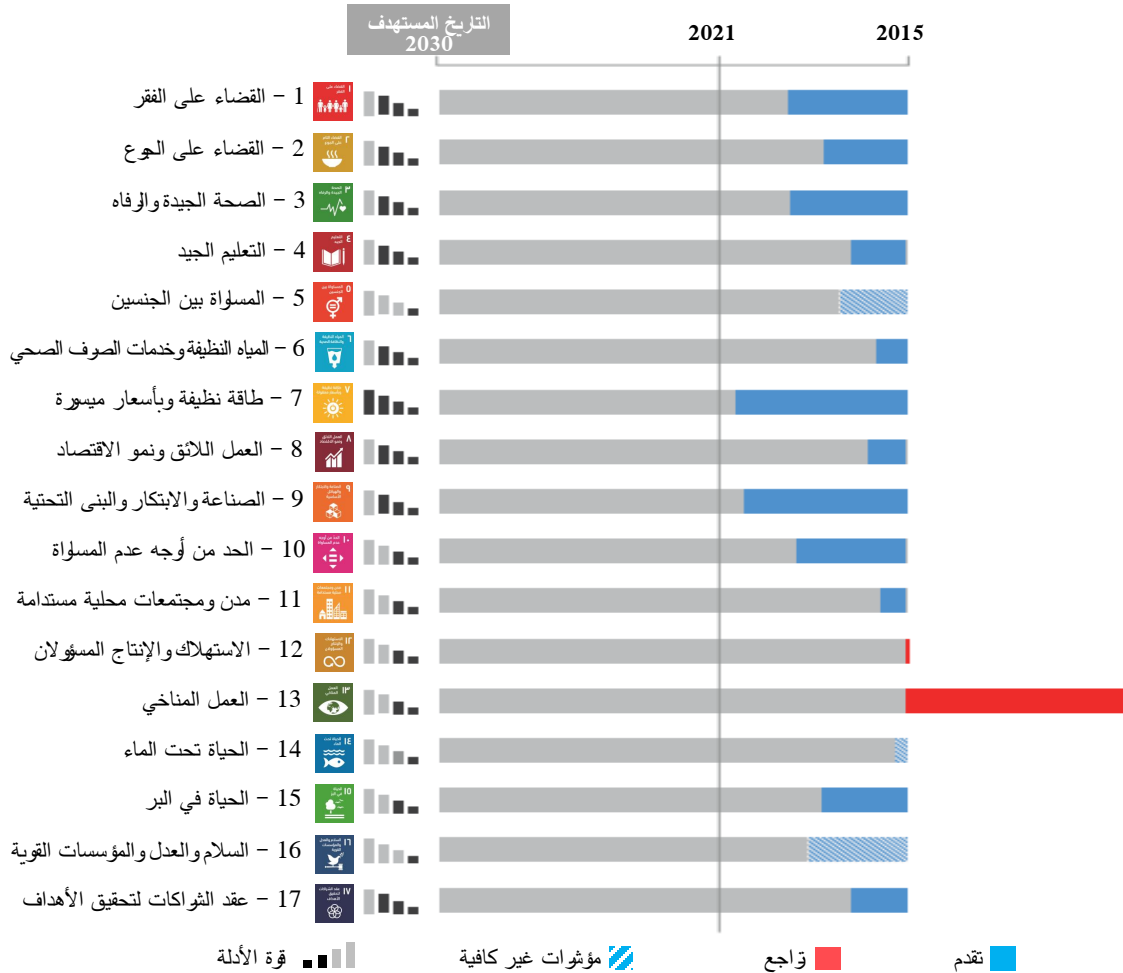
(7) المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة العربية، التقرير العربي بشأن تقييم تغير المناخ (2017).

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

6 - يبين آخر تقييم للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق أي من الأهداف السبعة عشر (انظر الشكل الثالث). وزادت جائحة كوفيد-19 العراقيل التي تحول دون إحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة، مع تأثر الفئات الأكثر ضعفاً أكثر من غيرها. فقد وقع 85 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع منذ بداية الجائحة⁽⁸⁾. وأحرز تقدم كبير بشأن الهدفين 7 و 9 من أهداف التنمية المستدامة، بيد أن المنطقة شهدت تراجعاً بشأن الهدفين 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين) و 13 (العمل المناخي). وكان التقدم المحرز بشأن الأهداف 4، و 5 (المساواة بين الجنسين)، و 6، و 8، و 11، و 14 (الحياة تحت الماء) ضئيلاً أو معدوماً. وهناك ما نسبته أقل من 10 في المائة من الغايات القابلة للقياس في طريقها إلى التحقق بحلول عام 2030. ولأول مرة، توجد بيانات كافية لأكثر من نصف المؤشرات البالغ عددها 231 مؤشراً في المنطقة؛ ومع ذلك، ورغم الزيادة الحادة منذ عام 2017، لا يزال من غير الممكن قياس 34 في المائة من الغايات.

الشكل الثالث

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2021



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2022.

(8) Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2022: Building Forward Fairer (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.22.II.F.5).

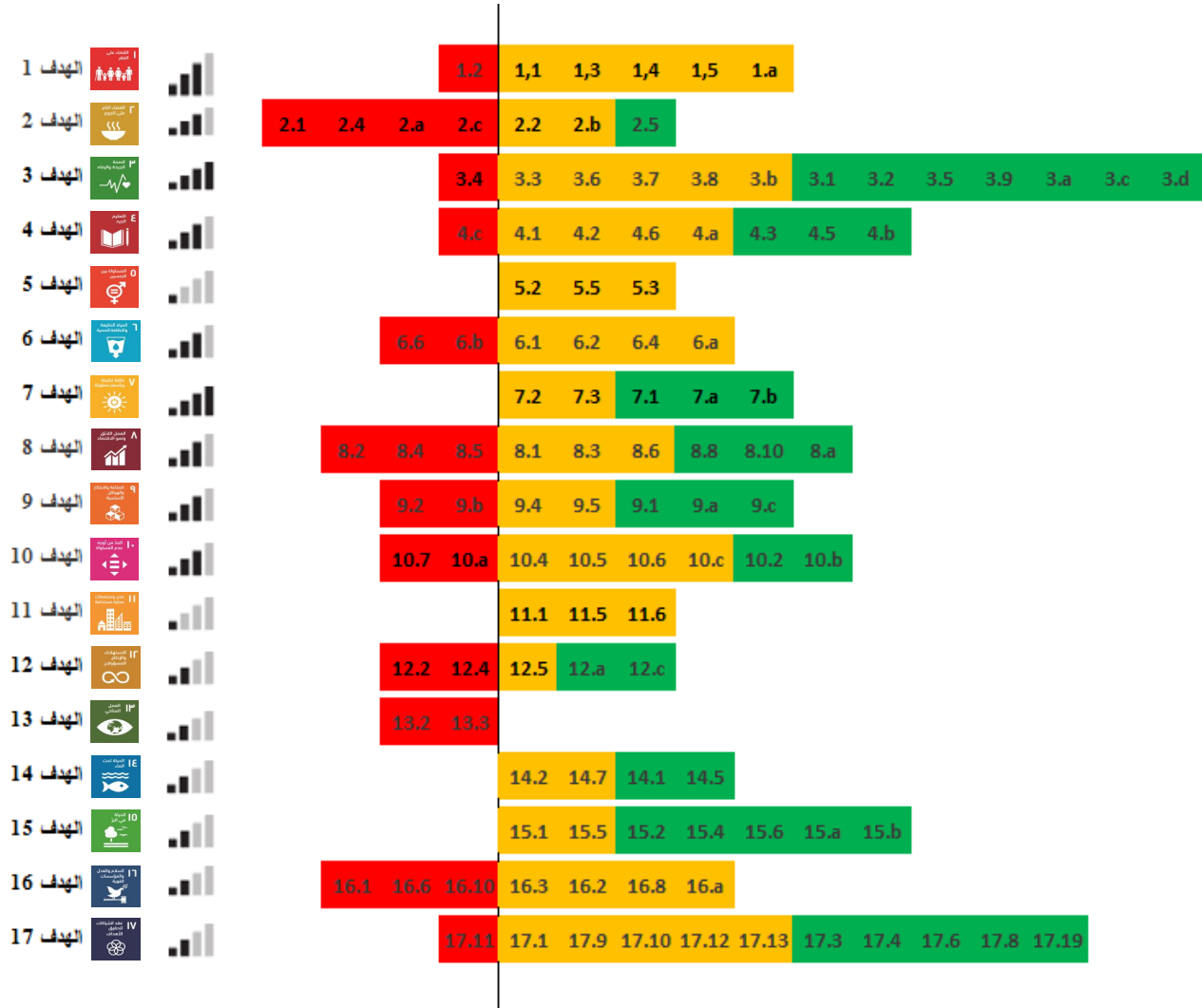
منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

7 - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي واحدة من أكثر المناطق تضرراً من الجائحة وواحدة من أكثر المناطق مديونية، إذ يتجاوز متوسط إجمالي الدين ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وشهدت المنطقة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,8 في المائة في عام 2020 وحده. وعانت من معدلات أعلى بكثير من الإصابات والوفيات الناجمة عن كوفيد-19 مقارنة بأي منطقة أخرى. ومعدل انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي المسجل في عام 2021 والبالغ 6,2 في المائة غير كاف للتخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. فالفقر والجوع في أعلى مستوياتهما منذ مطلع القرن، إذ يبلغ معدل الفقر المدقع 13,8 في المائة، وهو ما يشكل انتكاسة مستمرة لـ 27 عاماً، في حين فقد ثلاثة من كل خمسة أطفال عاماً دراسياً خلال الجائحة. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي معرضة بشدة للصدمات الخارجية، بما في ذلك تفاقم آثار تغير المناخ.

8 - ويبين تحليل أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للبيانات ذات الصلة بـ 111 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة أنه على الرغم من التحسن في بعض المؤشرات، فإن التقدم المحرز نحو تحقيق 68 في المائة من الغايات غير كاف لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030، وأن اتجاه التقدم قد انعكس في ما يقرب من ثلث هذه الغايات (22 في المائة) (انظر الشكل الرابع). وفيما يتعلق بالأهداف المرتبطة بالتعليم والمساواة بين الجنسين والتنوع البيولوجي البحري والبري، فإن الآثار المترتبة على الجائحة قد استمرت في إعاقة إحراز التقدم. ولا تزال هناك ثلاث "أزمات صامتة" غير مرئية في كثير من الأحيان، هي: فقدان أكثر من عام من التعليم في الفصول الدراسية لجيل بأكمله؛ والزيادة في العنف الجنساني وانعدام المساواة في توزيع أعباء الرعاية بين الجنسين؛ وتفاقم الدمار البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، المصحوبان في كثير من الأحيان بأنشطة غير قانونية وقتل المدافعين عن البيئة.

الشكل الرابع

منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: احتمال تحقُّق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030



تم بلوغ الغاية أو يُحتمل بلوغها استناداً إلى الاتجاه الحالي
الاتجاه يتبع المسار الصحيح، لكن التقدم بطيء بدرجة لا تكفي لتحقيق الغاية
يظهر الاتجاه ابتعاداً عن تحقيق الغاية

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

9 - استناداً إلى البيانات المتاحة، التي لا تأخذ في الاعتبار بُعد الأثر المترتب على جائحة كوفيد-19، لن تحقق منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا سوى 26 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أي ربع مجموع الغايات التي تتوفر بيانات كافية عنها. وهناك حاجة إلى التعجيل بإحراز تقدم فيما يتعلق بـ 64 غاية (انظر الشكل الخامس)، وبالنسبة لـ 15 غاية، هناك حاجة إلى عكس الاتجاهات الحالية. وقد أحرزت المنطقة تقدماً جيداً في بعض المجالات المتصلة بإمكانية الحصول على الخدمات مثل

مياه الشرب والطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. ومع ذلك، فإن التفاوت في الدخل يتفاقم في العديد من البلدان، والفجوة الرقمية آخذة في الاتساع، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتغذية والإمدادات الغذائية المستدامة ليس كافياً. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فإن التقدم المحرز متأخر كثيراً عما هو مطلوب. والنزاع الدائر في أوكرانيا يغير بشكل جذري آفاق التنمية المستدامة في المنطقة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 16 والهدف 17 (الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). فالمساعدة الإنمائية المقدمة من المنطقة إلى البلدان النامية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي كانت آخذة في التناقص قبل الجائحة؛ وقد يكون من الصعب الآن على المنطقة عكس هذا الاتجاه، حيث تواجه البلدان الآثار الاقتصادية للجائحة والنزاع في أوكرانيا.

الشكل الخامس

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2021



2 - السياسات التي جرى النهوض بها والنتائج التي تم تحقيقها من خلال التعاون الإقليمي

10 - يسلط هذا الفرع الضوء على عمل اللجان الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير والنتائج المتحققة في ثلاثة مجالات واسعة ذات أولوية يركز عليها في عام 2021، وأساسية لدعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق وهي: دعم الإصلاحات المالية العالمية وتمويل التنمية بطرق مبتكرة؛ والمبادرات التي محورها الناس والمراعية للمنظور الجنساني من أجل توفير الصحة والحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، وتسخير البيانات والإحصاءات والرقمنة لدعم تحقيق الأهداف.

الإصلاحات المالية العالمية والتمويل الابتكاري للتنمية: نحو تعاف شامل للجميع يراعي البيئة ويتسم بالقدرة على الصمود

11 - في ظل الفجوة الكبيرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، واتساع أوجه عدم المساواة، وعدم الإنصاف في إمكانية الحصول على اللقاحات، ساهمت اللجان الإقليمية في دعم النهوض بتمويل التنمية، بما في ذلك من خلال قيادة عمل أصحاب المصلحة المتعددين للقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، وعن طريق تطوير المنتجات المعرفية مع توصيات سياساتية مبتكرة ودعم القدرات حسب الطلب وإقامة الشراكات التحفيزية. ودعماً للبلدان التي تعمل من أجل تحقيق تعاف شامل للجميع يراعي البيئة ويتسم بالقدرة على الصمود، طورت اللجان أيضاً أدوات مبتكرة لدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة ومبادرات مبادلة الديون بالإجراءات المتعلقة بالمناخ/أهداف التنمية المستدامة.

12 - وفي منطقة أفريقيا، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حوارات بين وزراء المالية وصندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 للدفع بعجلة المناقشات بشأن إصلاح البنين المالي العالمي لدعم الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك الإقراض الفرعي لحقوق السحب الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل

والبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، ودعم البلدان الأفريقية في إصدار سندات خضراء وزرقاء. وأثّرت نتيجة هذه الحوارات ومداولات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي التي أدت إلى اتخاذ قرار في نيسان/أبريل 2022 بالموافقة على إنشاء صندوق استثماري جديد لبناء القدرة على الصمود والاستدامة بُغية توفير التمويل الميسور التكلفة والطويل الأجل للبلدان المحتاجة. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة بالترويج لحلول إقليمية، من خلال المفاوضات بشأن الاستدامة المالية وصياغة استراتيجية متعلقة بـ "المضي قدماً معاً: تمويل انتعاش مستدام من أجل مستقبل الجميع". ولدعم إمكانية وصول الحكومات الأفريقية إلى هياكل السيولة بما يتماشى مع المعايير الدولية، استهلّت اللجنة "مرفق السيولة والاستدامة"، ويتوقع القيام بأول صفقة في الربع الثالث من عام 2022 بقيمة 200 مليون دولار. ومن المتوقع أن يجمع المرفق 3 بلايين دولار من خلال التماس الإقراض الفرعي لحقوق السحب الخاصة من البلدان المتقدمة. وقبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عقدت اللجنة المؤتمر التاسع المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا لدعم الأعمال التحضيرية للمفاوضات العالمية بشأن المناخ. وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي بعد جائحة كوفيد-19 على نحو مراعي للبيئة، دعمت اللجنة تنظيم منتدى للأعمال التجارية لأصحاب المصلحة المتعددين في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل النهوض بتطوير بطارية متينة للسيارات الكهربائية وسلسلة قيمة وسوق للطاقة المتجددة في أفريقيا، من المتوقع أن تبلغ قيمتها 8,8 تريليونات دولار بحلول عام 2025. وتعهد أصحاب المصلحة بتطوير قطاع للمعادن اللازمة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية في البلد في غضون عامين.

13 - وفي المنطقة العربية، طورت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أداة تفاعلية تساعد الدول الأعضاء على حساب تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتمكن الأداة صانعي السياسات من استكشاف خيارات التمويل الممكنة، ومحاكاة سيناريوهات النمو واستكشاف الوفورات المحتملة التي يمكن تحقيقها. ويمكن أن تصب نتائج عمليات المحاكاة في أطر التمويل الوطنية المتكاملة على الصعيد القطري. وبالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، أنتجت الإسكوا مجموعة أدوات لتزويد واضعي السياسات بخيارات بشأن أدوات التمويل لبناء الكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك باستخدام التمويل العام والخاص والمختلط. وفي أعقاب إطلاق الإسكوا لآلية مبادلة الديون بالإجراءات المتعلقة بالمناخ/أهداف التنمية المستدامة، بدأ الأردن ومصر بالعمل على اجتذاب التمويل الابتكاري للعمل المناخي.

14 - وفي سياق مبادرة تمويل التنمية في فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها، تعمل اللجان الإقليمية بقيادة الإسكوا في إطار المجموعة 5 بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، بسبل تشمل إعداد موجز السياسات المقبل عن رؤية الأمين العام الرامية إلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة.

15 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ لتقييم جدوى مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وأسهم الدعم التقني في صياغة خريطة طريق لتطوير سندات أهداف التنمية المستدامة في كمبوديا وإطار قانوني لإصدار السندات السيادية في بوتان. وساعد العمل المشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري في أوزبكستان السلطات الوطنية على وضع استراتيجية تمويل متكاملة للأهداف وإصدار أول سند على الإطلاق من سندات أهداف التنمية المستدامة، مما أثمر عن تعبئة 870 مليون دولار في الأسواق المالية. وفيما يتعلق بأدوات التمويل، دخلت اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في شراكة مع مستثمرين لإطلاق صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة التابع لصناديق مساعدة المشاريع الصغيرة، وسند متعلق بسبل العيش للمرأة، وصندوق متعدد البلدان لضمان الانتماء في ساموا وفيجي وكمبوديا ونيبال. وحتى الآن، دعمت الصناديق أكثر من 7 000 امرأة في الحصول على الخدمات المالية وأتاحت أكثر من 50 مليون دولار من رأس المال الخاص لرائدات الأعمال. وللتعجيل بتحقيق التعافي المراعي للبيئة من خلال التحول في مجال الطاقة، أنجزت خرائط الطريق المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بدعم من اللجنة، في إندونيسيا وبوتان وتونغا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجورجيا وفيجي وفيت نام وقيرغيزستان ونيبال، وكذلك في مدن مثل كاوايان (الفلبين)، وجاكارتا، وإسكندر (ماليزيا). وتقوم حاليا أطراف معنية وطنية في إندونيسيا وتايلند وسنغافورة بوضع سيناريوهات بشأن انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد الوطني باستخدام أداة محاكاة تسعير الكربون التي وضعتها اللجنة. وقدمت اللجنة أيضا مساعدة تقنية إلى واضعي السياسات لاستعراض المساهمات المحددة وطنيا التي تم تحديث 37 منها في عام 2021.

16 - وأحرزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدما في العمل الذي تضطلع به في منطقتها بشأن المواصفات القياسية المعيارية لرقمنة الوثائق من أجل تحسين الشفافية في التجارة الدولية. ودعما للجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، أطلقت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 منصة تقييم جديدة توفر مجموعة من المعايير والمؤشرات لتقييم مشاريع البنى التحتية وفقا للمعايير التي تعطي الأولوية للناس ووفقا لأهداف التنمية المستدامة من خلال إدماج الاستدامة والقدرة على الصمود في جوهرها. وتستخدم هذه الأداة لاختيار المشاريع في بيلاروس وقيرغيزستان. ولدعم إبرام اتفاقات فعالة ومستدامة، أعدت اللجنة الدليل العملي لوضع اتفاقات أو غير ذلك من ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. ونشرت اللجنة أيضا كتيباً جديداً عن تخصيص المياه العابرة للحدود، استُفيد فيه من مشاركة أكثر من 100 بلد و 70 منظمة دولية و 20 منظمة معنية بأحواض الأنهار. وفي إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية ولتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في حوض طبقة المياه الجوفية السنغالية - الموريتانية، دعمت اللجنة التفاوض والتوقيع على إعلان مشترك بين السنغال وغامبيا وغينيا - بيساو وموريتانيا في عام 2021.

17 - وفي الوثيقة المعنونة "بناء مستقبل جديد: التعافي المحدث للتحول والمقترن بالمساواة والاستدامة"، التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الدول الأعضاء في دورتها الثامنة والثلاثين، حددت اللجنة ثمانية قطاعات للتعافي المراعي للبيئة والمتسم بالقدرة على الصمود، وقدمت تقديرات عن إمكاناتها في خلق فرص العمل وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، استنادا إلى اقتراح اللجنة المعنون "دفعة كبيرة لتحقيق الاستدامة". وواصلت اللجنة دفع نهجها المتمثل في التنمية في المرحلة الانتقالية لتعزيز أشكال جديدة من التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل ومعالجة مسألة الأهلية للحصول على التمويل بشروط ميسرة بما يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك عن طريق رفع مستوى المناقشات الحكومية الدولية من خلال إنشاء مؤتمر إقليمي يُعقد مرة كل سنتين في كانون الأول/ديسمبر 2021. كما وضعت مؤشرا للضعف على الصعيد البيئي - الاقتصادي من أجل تحديد مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي الناشئة عن تغير المناخ، بما في ذلك عواقبها الاقتصادية، من أجل المساهمة في تعاريف الضعف التي تتجاوز نصيب الفرد من الدخل. ويعتمد هذا المؤشر على العمل الحالي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمؤشرات

الضعف الاقتصادي والمتعدد الأبعاد. وللهوض بأولويات المنطقة، نشرت اللجنة موجزين للسياسات بشأن التمويل الابتكاري للتنمية من أجل تحقيق التعافي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أدى ارتفاع مستوى مديونية المنطقة إلى زيادة احتياجات البلدان من السيولة، مما قلص الحيز المالي المتاح لتنفيذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية. واقترحت اللجنة عدة إجراءات سياسية، شملت توسيع نطاق السيولة وإعادة توزيعها من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، والإصلاح المؤسسي لهيكل الديون المتعدد الأطراف، وإدماج التدابير المتعلقة بالسيولة وتخفيض الديون في استراتيجية تمويل التنمية.

المبادرات المركزة على الناس والمراعية للمنظور الجنساني من أجل الصحة والحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي

18 - تسببت جائحة كوفيد-19 في معاناة إنسانية، وقوضت الاقتصادات، وأثرت على جميع الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية. ويقام عدم التكافؤ في إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 من تزايد أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخل المجتمعات، مما يؤدي إلى خسارة غير مسبوقة في الوظائف وسبل العيش، وهو ما يضر بصحة المرأة ورفاهها الاجتماعي والاقتصادي أكثر من غيرها. وسلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على مواطن الضعف الناجمة عن الاختلالات التي تطل سلاسل الإمداد العالمية والاعتماد المفرط للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على الأدوية واللوازم الطبية المستوردة.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت اللجان الدول الأعضاء في جميع المناطق الخمس في تعزيز الحماية الاجتماعية عن طريق الاستثمار في نظم الحماية الصحية والاجتماعية التي تركز على الناس وتراعي المنظور الجنساني، وفي تعزيز القدرات التكنولوجية والإنتاجية في قطاع الصحة، لضمان قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والقدرة على الصمود.

20 - ففي منطقة أفريقيا، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور محفز في وضع تصور للمنصة الأفريقية للإمدادات الطبية، التي تهدف إلى تيسير شراء معدات طبية معتمدة وفعالة من حيث التكلفة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وقد ساعدت هذه المنصة، المنبثقة عن المبادرة الصيدلانية القائمة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على تخفيف القيود المفروضة على الإمداد والخدمات اللوجستية من خلال تمكين الحكومات الأفريقية من شراء منتجات حيوية مثل ثلاجات التجميد ذات درجات الحرارة المنخفضة للغاية ومعدات الوقاية الشخصية. وفي مبادرة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال الصندوق الاستثماري الأفريقي لشراء اللقاحات، جهود الدعوة القارية وقدمت المساعدة التقنية في التفاوض والحصول على 35 في المائة من اللقاحات اللازمة، أي ما يعادل حوالي 470 مليون جرعة، لضمان توافر اللقاحات سعياً إلى تحقيق المناعة الجماعية في القارة.

21 - ودعماً لإدماج الشواغل الجنسانية في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، دعمت اللجنة إثيوبيا وإسواتيني وسيشيل وموريشيوس وناميبيا في استخدام المؤشر المنقح لرصد الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها، ودعمت كذلك بوروندي وزمبابوي وموزمبيق في تقدير تكاليف التدخلات الرامية إلى تحقيق التعافي للجنسين على قدم المساواة والمساواة بين الجنسين في قطاع التعليم.

22 - وفي المنطقة العربية، وفرت أداة تتبع الحوافز المتعلقة بجائحة كوفيد-19 الخاصة بالإسكوا، التي استُحدثت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، معلومات سهلة الاستخدام حول السياسة الاقتصادية وتدابير الحماية الاجتماعية على صعيد البلدان والمناطق، لإثراء التعلم من الأقران وتعزيز صنع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الإسكوا، بالتعاون مع كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة العمل الدولية، إطاراً للمساءلة من أجل تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية. وفي أعقاب نجاح التجربة في الأردن، تقدم الإسكوا الدعم في مجال القدرات من أجل إطلاق الإطار من قبل المنابر النسائية الوطنية في 11 بلداً عربياً. ولمساعدة واضعي السياسات، طورت الإسكوا أول أداة لتقييم الثغرات القائمة في سياسات العدالة الاجتماعية ومقياساً للعدالة الاجتماعية. واستجابة لطلبات المساعدة التقنية، نظمت الإسكوا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة حلقات عمل مصممة خصيصاً لإجراء تقييمات عملية لمجالات مختارة من مجالات السياسة العامة في تونس والسودان وموريتانيا.

23 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، الدول الأعضاء على وضع خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، مع إطار توجيهي يتألف من 12 تدبيراً على الصعيد الوطني و 3 إجراءات على الصعيد الإقليمي يتعين اتخاذها بحلول عام 2030. وأسهمت اللجنة، بالعمل مع المنسقين المقيمين في الفلبين وكمبوديا وملديف ومنغوليا ونيبال، في تنفيذ خطة العمل من خلال تحسين القدرات على الصعيد القطري على تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع. ودعماً لبرامج التلقيح الوطنية، عقدت اللجنة حوارات بشأن إمكانية الحصول بصورة منصفة على اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات، مما أفضى إلى تقديم توصيات سياساتية لزيادة تصنيع اللقاحات وتوزيعها وإعادة توزيعها.

24 - وأسفر عمل اللجنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء عن تغييرات إيجابية في بيئة السياسات والأعمال التجارية لرائدات الأعمال في بنغلاديش وساموا وفيجي وفيت نام وكمبوديا ونيبال. فعلى سبيل المثال، أدت التفتيحات الأخيرة لقانون دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فيت نام إلى إدماج أحكام لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. وتعمل اللجنة أيضاً مع الشركاء على تطوير وتوسيع نطاق حلول مبتكرة للتمويل الرقمي والتجارة الإلكترونية دعماً لرائدات الأعمال في تلك البلدان الستة. وساعد التحليل المشترك الذي أجرته اللجنة وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إثراء مداورات الاجتماع الوزاري المعني بالمرأة الذي عقدته الرابطة وتحديد إجراءات سياساتية ملموسة لسد الفجوات بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتعزيز اقتصاد الرعاية.

25 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بذلت اللجنة جهوداً مشتركة مع اللجان الإقليمية الأخرى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الحكومات في توسيع نطاق استجاباتها للأثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة على النساء والفتيات. وحددت دراستان إقليميتان - بشأن تمكين المرأة من خلال الحد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وبشأن الاستثمارات العامة - الفرص والتحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي. وتناولت تقييمات وطنية متعلقة برعاية الأطفال وتمكين المرأة في جمهورية مولدوفا وصربيا وقيرغيزستان بالتفصيل عدم المساواة القائمة بين الجنسين وأزمة الرعاية. وتوجه نتائج هذه التقييمات إدماج الأبعاد الجنسانية وأبعاد الرعاية في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة للتصدي لجائحة كوفيد-19 على مختلف المستويات.

26 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استجابة لطلب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية في المنطقة لتعزيز القدرات على إنتاج اللقاحات والأدوية وتوزيعها. ووافق مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإجماع على الخطة في أيلول/سبتمبر 2021 وكلف اللجنة بدعم تنفيذها. وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، رحبت الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوثيقة الموقف المعنونة "الكوارث وعدم المساواة في أزمة طال أمدها: نحو إنشاء نظم حماية اجتماعية كلية وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطلبت إلى اللجنة تعزيزها. وفي إطار المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعكف اللجنة على وضع الأسس التحليلية لمفهوم مجتمع الرعاية، بما في ذلك الأثر الاقتصادي على اقتصاد الرعاية. ويتيح مرصد اللجنة للمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحكومات مؤشرات استراتيجية لعدم المساواة بين الجنسين وأدوات تحليلية لوضع السياسات، ويضطلع أولاً بأول بأنشطة الرقابة على الاستقلال الذاتي للمرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنواحي الجسدية والاقتصادية والسياسية.

27 - واستجابة لطلب ورد من أربع دول أعضاء، قادت اللجنة عملية إعداد خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجنوب جنوب شرق المكسيك لمعالجة الأسباب الهيكلية للهجرة والتشريد القسري، التي تمت الموافقة عليها في إطار مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر 2021. وساهم فيها ما يصل إلى 20 من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالإضافة إلى المنسقين المقيمين الأربعة والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، واستناداً إلى أولويات كل بلد، وضعت اللجنة، بالتنسيق مع المنسقين المقيمين الأربعة ومكتب التنسيق الإنمائي، استراتيجية التنفيذ والتمويل، فضلاً عن أداة للإسناد الجغرافي لرصد التنفيذ.

البيانات والإحصاءات والرقمنة دعماً لأهداف التنمية المستدامة

28 - البيانات المتسقة والدقيقة وحسنة التوقيت أساسية لضمان المتابعة والاستعراض على نحو سليم ودعم صانعي القرارات في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدمت اللجان الإقليمية الدعم المصمم خصيصاً للنظم الإحصائية الوطنية لإنتاج بيانات منسقة وإتاحة بيانات وإحصاءات إقليمية موثوقة لإثراء عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. وأضحت جائحة كوفيد-19 "عاملاً محفزاً" لاعتماد التقنيات الرقمية وزيادة استخدامها، مما يوفر فرصاً للتعافي المتمسك بالقدرة على الصمود والتعجيل بتحقيق الأهداف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأصلت اللجان الإقليمية دعم المسارات المؤدية إلى وصول الجميع إلى التكنولوجيا، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص، وتصميم استراتيجيات لتحسين أنشطة البحث والتطوير.

29 - وكشفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع 17 كياناً إقليمياً تابعاً للأمم المتحدة، النقاب في أيلول/سبتمبر 2021 عن منصة الأمم المتحدة للبيانات من أجل التنمية في أفريقيا لتكون بمثابة مستودع يجمع بيانات وأدلة عالية الجودة تتعلق بخطة عام 2030 من جميع البلدان الأفريقية. وتقدم بوابة البيانات الجديدة مجموعات بيانات شاملة، وتيسر الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتسمح بالتتبع على مستوى التفاصيل. وتوحد البوابة الإحصاءات المستمدة من المنصات والأدوات التكنولوجية المتاحة على نطاق كيانات الأمم المتحدة وتُمكن الحكومات من تقييم النتائج وإجراء تحليلات متعمقة وربطها بخطة التنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم في مجال تخطيط التعداد الرقمي، وشمل ذلك نشر أصول تكنولوجيا المعلومات في بوتسوانا وتوغو ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وموريشيوس وناميبيا. وفي إطار النهوض بالتحول الرقمي، دعمت اللجنة تطوير واعتماد مشروع الاقتصاد الرقمي الكيني، والمشروع التجريبي للتجارة الإلكترونية في إثيوبيا، وتوسيع البنى التحتية للإنترنت العريض النطاق في الكاميرون.

30 - ووضعت الإسكوا دليلاً عملياً لدعم الأردن في استعراضه لبرنامج الإنمائي للفترة 2021-2024. وقد أُعدّ الدليل لدعم الجيل الجديد من خطط التنمية الخمسية التي هي قيد التحضير في عدة بلدان في المنطقة. وتقوم الإسكوا بدور الوسيط في التعاون بين مؤسسات مراجعة الحسابات وفرق الإبلاغ الوطنية الطوعية في البلدان، وتعمل على رفع مستوى العمل مع البرلمانيين لمعالجة البنية التحتية التشريعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والاضطلاع بعملية الإشراف عليها. وعلاوة على ذلك، تقود الإسكوا العمل المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض السياسات الإنمائية، وتُجري حوارات إقليمية بشأن إمكانية الوصول الجاد، وتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأطر القانونية والتنظيمية. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا والابتكار، دخلت الإسكوا في شراكة مع غرفة التجارة الدولية في تطوير أسواق العمل الرقمية في المنطقة، بما في ذلك من خلال تهيئة بيانات ديناميكية لريادة الأعمال.

31 - ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أداة لتتبع أهداف التنمية المستدامة لدعم تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني. وتُمكن أداة التتبع هذه البلدان من إنتاج لوحات متابعة خاصة بها لتقييم التقدم المحرز، باستخدام البيانات والمؤشرات والغايات الخاصة بها. وفي عام 2021، دعمت اللجنة فريق الأمم المتحدة القطري في تايلند في استخدام أداة التتبع لصياغة تقييم وطني للتقدم المحرز بشأن الأهداف وتحليل متكامل يصب في التحليل القطري المشترك. ويجري تنفيذ الأداة بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومكاتب المنسقين المقيمين في سبعة بلدان هي: بروني دار السلام وتونغا وساموا والفلبين وقيرغيزستان وملديف وناورو.

32 - ويتحسن تسجيل المواليد والوفيات مقارنة ببداية عقد التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لآسيا والمحيط الهادئ (2015-2024)، حيث سجل 26 بلداً أكثر من 90 في المائة من المواليد بحلول عام 2020. وقام المؤتمر الوزاري الثاني بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ بتقييم التقدم المحرز ووضع إجراءات واضحة لتسريع وتيرته. ومن العوامل التي تسهم في إحراز التقدم الدعم التقني الذي تقدمه المبادرة الإقليمية المعنونة "جعل الجميع في الصورة" ("Get everyone in the picture")، التي تيسرها اللجنة والتي تُعنى بإنتاج إحصاءات الأحوال المدنية وتقييم أوجه عدم المساواة في التسجيل وإنشاء آليات تنسيق وطنية وتعزيز النظم والعمليات الوطنية.

33 - ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا توجيهات منهجية بشأن استخدام مصادر البيانات الإدارية في تعدادات السكان وقدمت دعماً مباشراً للعديد من البلدان من أجل تطبيقها. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت منصات وطنية جديدة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وآليات أكثر كفاءة للكشف عن الإحصاءات الوطنية ونشرها. واستُخدمت مصادر إدارية، ودراسات استقصائية سريعة لتقييم أثر الجائحة، وتكنولوجيات جديدة للإحصاءات.

34 - وقد سرّعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتيرة تنفيذ النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي لجعل عبور الحدود بلا أوراق أو تلامس. وتعكف تسع دول أعضاء بالفعل على ربط نُظم المعلومات الجمركية الخاصة بها بالنظام الإلكتروني للنقل البري الدولي. وتقوم اللجنة بوضع منصة للتعليم الإلكتروني في مجالي النقل الداخلي والترابط من أجل رقمنة التدريب الأساسي على صكوك الأمم المتحدة القانونية الـ 59 التي تديرها في مجال النقل. وواصلت اللجنة أيضا النهوض بالعمل المتعلق بإمكانية تتبّع مسائل البيئة والحوكمة والمسائل الاجتماعية وبشفافية سلاسل القيمة في الصناعات ذات الأولوية مثل المعادن والمنسوجات.

35 - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتشجيع تطوير النظام الإيكولوجي الرقمي من خلال عملية للتكامل والتعاون الإقليمي، وتعزيز السياسات الرقمية التي تدفع عجلة المعرفة والشمول والمساواة والابتكار والاستدامة البيئية. وقامت اللجنة الوثيقة المعنونة "الابتكار من أجل التنمية: مفتاح التعافي المحدث للتحوّل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" خلال الدورة الثالثة لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتواصل اللجنة، بالشراكة مع تحالف المحيط الهادئ، الترويج لإنشاء سوق رقمية إقليمية لتحسين التكامل الاقتصادي الإقليمي ودعم القدرات الرقمية والتصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبدعم من اللجنة، أحرزت المنطقة تقدما في التقييم الاقتصادي للعمل غير المدفوع الأجر للحصول على حساب أكثر دقة لما ينتجه المجتمع. وضمن الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة، يقوم مرصد اللجنة المعني بالمساواة بين الجنسين بصورة مستمرة بتحديث ونشر مؤشر إجمالي وقت العمل. وقد أتاحت المعلومات المتعلقة باستخدام الوقت توليد مؤشرات غير سوقية تبين أوجه عدم المساواة في التقسيم الجنساني للعمل وأثره على المرأة.

باء - مسائل السياسة العامة الرئيسية الأخرى التي تناولتها اللجان الإقليمية

1 - المنتدى الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة

36 - تُعدّ المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي تنظمها اللجان الإقليمية سنوياً، المنتديات الإقليمية البارزة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 ولتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول دعماً لتنفيذها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت اللجان الإقليمية الخمس المنتديات الإقليمية الخاصة بكل لجنة منها، والتي كانت متوائمة مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنية بالتنمية المستدامة. وأسهمت التقييمات الإقليمية والتقارير المرحلية والبيانات في تحديد الثغرات والفرص المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الأولويات الإقليمية والقطرية. وفي هذا السياق، واصلت البلدان أيضاً تلقّي الدعم لإعداد ومتابعة استعراضاتها الوطنية الطوعية وجهودها التنفيذية الأوسع نطاقاً. وقد وفرت المنتديات الحيز اللازم لمعالجة دور الاستعراضات في دفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعادت المنتديات الإقليمية لعام 2022 التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي للتعافي بشكل أفضل، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، وتنفيذ خطة عام 2030. وشددت المنتديات على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية شاملة ومستدامة في مجالي الحماية الاجتماعية والتعليم، تركز على حقوق الإنسان وتركز على أكثر الفئات ضعفاً وعلى تمكين النساء والفتيات. كما تم تسليط الضوء على أهمية زيادة الاستثمارات لتسريع وتيرة الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز التحولات العادلة

في منظومات الربط الرقمي والطاقة والمنظومات الغذائية. كما كان موضوع إصلاح البنين المالي العالمي لمعالجة الثغرات والتفاوتات بين البلدان وداخلها معالجة فعالة من المواضيع المهمة.

37 - ولا يزال رؤساء المنتديات الإقليمية يقدمون التقارير عن النتائج التي تتمخض عنها هذه المنتديات في إطار الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتواصل أيضا اللجان الإقليمية بذل الجهود لكفالة تخصيص حيز كاف للبعد الإقليمي للتنمية المستدامة في المنتدى.

2 - لمحة عامة عن مسائل السياسة العامة الرئيسية التي تغطيها الدورات الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

38 - كان للجان الإقليمية تأثير على مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن المجالات ذات الصلة بمناطقها. ويتضمن الجدول أدناه أبرز المناسبات التي تضمنتها دورات اللجان المعقودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

اللجنة الإقليمية	التاريخ	الوصف
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	1 كانون الأول/ديسمبر 2021 (نيويورك)	المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	11-17 أيار/مايو 2022 (داكار)	الدورة الرابعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام 2022
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	17-18 أيار/مايو 2021، (عبر الإنترنت، باستضافة النمسا)	الاجتماع الوزاري الخامس الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة - اعتماد كل من إعلان فيينا، بشأن الانتقال إلى نظم تنقل ونقل نظيفة وأمنة وصحية وشاملة للجميع، والخطة الرئيسية الأولى لعموم أوروبا للترويج لركوب الدراجات.
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	6-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (جنيف)	الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي - إقرار خطة العمل الإقليمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنونة "المكان والحياة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا - خطة عمل إقليمية لعام 2030: التصدي للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وحالات الطوارئ المناخية والإسكانية على ضعد المنطقة والمدن والأحياء والمنازل".
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	18 أيلول/سبتمبر 2021 (مكسيكو سيتي)	مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الموافقة بالإجماع على خطوط العمل والمقترحات المتعلقة بوضع خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	26-28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (عبر الإنترنت، باستضافة أنتيغوا وبربودا)	الدورة الرابعة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي نظمتها اللجنة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - تنسيق نظم الحماية الاجتماعية مع سياسات إدارة مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على التخفيف من مخاطر الكوارث والوقاية منها والاستجابة لها والتكيف معها.

اللجنة الإقليمية	التاريخ	الوصف
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	14-17 كانون الأول/ديسمبر 2021	الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري المعني بالنقل.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	(بانكوك وعبر الإنترنت)	- اعتماد الإعلان الوزاري بشأن تنمية النقل المستدام في آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج العمل الإقليمي لتنمية النقل المستدام في آسيا والمحيط الهادئ (2022-2026).
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	23-27 أيار/مايو 2022	(بانكوك وعبر الإنترنت)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	الدورة الثامنة والسبعون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	15 آذار/مارس 2021	- إدراج جزء رفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء اللجنة ومناقشة عامة رفيعة المستوى بشأن موضوع الدورة المعنون "خطة مشتركة للنهوض بالتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ".
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	الاجتماع مائدة مستديرة بشأن "مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لواقع ما بعد جائحة كوفيد-19"
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	15 آذار/مارس 2021	اجتماع مائدة مستديرة بشأن الصناعات الاستخراجية كمحرك للتنمية المستدامة في المنطقة العربية

ثانياً - التطورات والنتائج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

39 - يقدم تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لمحة عامة عن التقدم المحرز في عام 2021 وتوصيات للتجديد بالعمل في العام المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير السنوي للنتائج على نطاق المنظومة لمنصات التعاون الإقليمي تفاصيل الإجراءات المشتركة المتخذة والنتائج التي تحققت في عام 2021. وقامت اللجان الإقليمية بنشاط، بقيادة أمائها التنفيذيين بوصفهم نواب الرؤساء المشاركين لمنصات التعاون الإقليمي مع المديرين الإقليميين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم بدء عملية إعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية حول المجالات الخمسة المفضية إلى التحول التي اقترحتها الأمين العام⁽⁹⁾، بهدف تعزيز التعاون والكفاءة وتشجيع العمل المشترك من أجل خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23/2020، الذي أُشير إليه في قرار الجمعية العامة 297/74.

ألف - تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي

1 - مساهمات اللجان الإقليمية في الائتلافات المواضيعية

40 - الائتلافات المواضيعية هي آليات تعاون مشتركة بين الوكالات للتصدي للتحديات الإقليمية ودون الإقليمية الأكثر إلحاحاً التي حددتها أفرقة الأمم المتحدة ومن خلال تسخير القوة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتأثير على الإجراءات الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030. وأنتجت اللجان الإقليمية، من خلال الائتلافات التي تعقدها و/أو تشارك فيها، منتجات معرفية وبيانات وأدوات وتوصيات سياساتية، واستفادت من الإمكانيات التعاونية بطريقة شاملة لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المضي قدماً بالتغيير التحولي، على النحو المبين أدناه.

(9) انظر قرارات الجمعية العامة 243/71 و A/74/73-E/2019/14 و A/75/79-E/2020/55.

41 - وفي منطقة أفريقيا، كان تحسن العمل مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتمويل والاستجابة المناخية، جزءاً من التقدم الملحوظ الذي حققته في عام 2021 منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في قيادة ائتلافين من الائتلافات المواضيعية، بشأن البيانات والإحصاءات المتكاملة وبشأن إدارة الاقتصاد الكلي والتحول الاقتصادي، وساهمت في منصة الأمم المتحدة للبيانات من أجل التنمية في أفريقيا، واستراتيجية البيانات والإحصاءات المشتركة بين الأمم المتحدة وأفريقيا، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيد القطري.

42 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ساهمت اللجنة في عمل منصة التعاون الإقليمي في مجال دعم اعتماد إعلان وزاري يتضمن مبادئ توجيهية رئيسية بشأن توفير الحماية الاجتماعية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، وفي إنجاز الاستعراض الإقليمي لحالة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مع الدول الأعضاء. كما دعمت المنصة تسعة بلدان في تحضيراتها لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر 2021. في أوائل عام 2022، تم تقييم الائتلافات المواضيعية الثمانية التي أنشئت في عام 2020 من حيث استمرار جدواها، وأعيد تعديل صياغة الائتلافات لتلبية الأولويات والاحتياجات الإقليمية. وتُنتج الائتلافات منافع عامة إقليمية مشتركة في شكل منتجات معرفية وبيانات وأدوات وتوصيات سياسية، تستهدف القضايا الأكثر إلحاحاً في المنطقة وتسترشد بها أعمال المنصة.

43 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أفاد حوالي ثلثي أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي شملتها الدراسة الاستقصائية في عام 2021 بأنها استفادت من الدعم التقني المقدم من الائتلافات المواضيعية وغيرها من المجموعات في إطار منصة التعاون الإقليمي. وجمع الائتلاف المعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ، الذي تشترك في قيادته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بين الخبرات الإقليمية لتقييم المساهمات المحددة وطنياً في المنطقة وتعبئة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري لدعم رفع سقف الطموحات في الفترة التي تسبق الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخلال هذه الدورة. وشملت جهود الدعوة التي بذلها الائتلاف الجهود المتعلقة بمسارات التخلص التدريجي من الفحم وتعزيز الإجراءات الرامية إلى الاحتفال باليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء. ومن خلال المساهمة في ائتلافات أخرى، ساعدت اللجنة في إثراء مداورات الدول الأعضاء بشأن الحد الشامل من مخاطر الكوارث في الدورة السابعة للجنة الحد من مخاطر الكوارث. وكانت الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحديد البلدان الأكثر تضرراً عن الركب وقياس عدم المساواة عاملاً أساسياً في عمل الائتلاف المعني بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في بناء قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

44 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في رئاسة ثلاثة ائتلافات مواضيعية بشأن النمو المنصف وتمويل التنمية والتقليل البشري. ومن خلال الائتلاف المعني بالنمو المنصف، اشتركت اللجنة في تنظيم حلقات دراسية شبكية موجهة نحو السياسات بشأن العمالة والعمل اللائق والإنتاجية (مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وبشأن التحديات التي تواجهها السياسة المالية من أجل التنمية المستدامة (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أعدت اللجنة منشورين مشتركين معنونين "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السياسات الكفيلة بحماية علاقات العمل وإعانات التوظيف في

خضم جائحة كوفيد-19 و "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: العمل اللائق للعاملين في المنصات في أمريكا اللاتينية". وأشركت اللجنة، بصفتها رئيسا مشاركا للائتلاف المعني بتمويل التنمية، الذي أنشئ في شباط/فبراير 2022، منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة البالغ عددهم 21 منسقا مقيما لتعزيز التعاون بشأن التحديات. وخلال الاجتماع الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، نسقت اللجنة عدة دورات بشأن تمويل التنمية، شملت مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية. وفي إطار عمل الائتلاف المعني بالتنقل البشري، قادت اللجنة الاستعراض الإقليمي لحالة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مع المنظمة الدولية للهجرة)، الذي استرشد به منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022 والذي قدم استجابة منسقة لطلب الحصول على الدعم من حكومة كولومبيا للمؤتمر الوزاري المعني بالهجرة الذي عُقد في بوغوتا في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونسقت اللجنة أيضا الإعداد المشترك لخطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجنوب جنوب شرق المكسيك.

45 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ركزت منصة التعاون الإقليمي في عام 2021 على الانتقال إلى التعافي من كوفيد-19 في الأجل الطويل، والاستفادة من الفرص المتاحة لتسريع وتيرة إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي للتحديات في مجال حقوق الإنسان وللأزمات السياسية والنزاعات. وفي هذا الصدد، زود الائتلاف المعني بالبيئة وتغير المناخ المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بخلاصة للتدابير الكفيلة بجعل عملية التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة مراعية للبيئة بهدف دعم الدول الأعضاء في "خضرة" خططها للتعافي. وقدم الائتلاف المعني بالمنظومات الغذائية المستدامة الدعم التقني للأفرقة القطرية في التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، وأطلق جماعة إقليمية للممارسة المهنية بشأن استدامة المنظومات الغذائية لتزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بحيز رقمي شامل لتبادل الأفكار والممارسات والمعارف بشأن مجالات السياسات الإقليمية. وقد استعرضت المنصة انتلاقاتها المواضيعية وأعدت تعديلها لضمان زيادة التركيز على دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن القضايا الملحة. ويستند الدعم الذي تقدمه الائتلافات والأفرقة العاملة الإقليمية إلى الأفرقة القطرية إلى الطلب. وقد وضعت الائتلافات عروضاً فردية للخدمات توضح بالتفصيل قائمة بخدمات الدعم التي يمكن أن تقدمها للأفرقة القطرية. ويحدد شرطُ للإنهاء التدريجي الشروط التي يمكن بموجبها للائتلاف أو مجموعة العمل التوقف عن القيام بالأنشطة.

2 - مراكز إدارة المعرفة وبوابات البيانات وتحديد خرائط الخبرات الإقليمية: التقدم المحرز

46 - أسهمت اللجان الإقليمية في إحراز تقدم في كل منطقة عن طريق جعل مراكز إدارة المعارف "مراكز جامعة" يسهل فيها للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، الحصول على الخبرات والبيانات والموارد المعرفية. واتخذت خطوات لتحقيق الاتساق في هيكل البيانات المتصل بأنشطة التخطيط والبرمجة والرصد والإبلاغ القائمة على الأدلة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

47 - وفي منطقة أفريقيا، أطلقت منصة الأمم المتحدة للبيانات من أجل التنمية في أفريقيا في عام 2021 كمستودع إقليمي للبيانات عالية الجودة المستمدة من جميع البلدان الأفريقية بشأن خطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتقدم المنصة مجموعات بيانات شاملة لدعم الحكومات والشركاء في رصد التقدم المحرز، واتخاذ قرارات سليمة، وتقييم النتائج والآثار على صعيدي

الغايات والمؤشرات، وربطها بخطة التنمية الوطنية. كما وضعت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا استراتيجية البيانات والإحصاءات المشتركة بين الأمم المتحدة وأفريقيا لتعزيز وتنسيق نظام متكامل للبيانات والإحصاءات من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وستكفل الاستراتيجية تنسيق الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وتسلط المزيد من الضوء على عمل الأمم المتحدة المتعلق بتقديم الدعم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

48 - وفي منطقة الإسكوا، تم إطلاق منصة المنارة للمعارف في أوائل عام 2022 كمنصة شاملة مزودة بمحرك بحث ذكي بشأن البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب ميزات شتى تشمل أدوات تفاعلية للدراسات الاستقصائية وتحليل البيانات والعرض البصري والمحاكاة. والمنصة متاحة للمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأصحاب المصلحة، وهي متصلة بالمنصات الموجودة في مناطق أخرى.

49 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تطور مركز آسيا والمحيط الهادئ لإدارة المعارف، الذي تشترك في قيادته اللجنة والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي، ليصبح مركزا جامعاً للخبرات الإقليمية والأصول المعرفية، يستخدمه أكثر من 600 3 من المستخدمين الجدد. وتم تجريب جماعة للممارسة المهنية تركز على تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، مما أتاح تبادل الآراء بين الانتلاقات ومكاتب المنسقين المقيمين، مثل تبادل التحليلات المستكملة في الفترة التي تسبق الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعزز الفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي تشترك في رئاسته اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قدرة مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على مساعدة النظم الإحصائية الوطنية بشكل أفضل.

50 - وفي عام 2021، قامت منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتدعيم المنصة الإقليمية لإدارة المعارف التي تُعرف باسم بوابة أهداف التنمية المستدامة، مع تنفيذ نظام لإدارة المحتوى بُغية تحقيق الكفاءة من خلال أتمتة تحميل المعلومات من قبل أعضاء المنصة وإضفاء الطابع اللامركزي على هذه العملية. ويتمثل أحد الأصول الرئيسية للبوابة في نظام المعلومات الذي يتعلق بأنشطة الدعم ذات الصلة برصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، والذي أنشئ لدعم النظم الإحصائية الوطنية في بلدان المنطقة. وخلال عام 2021، جذبت البوابة 122 470 مستخدماً وسجلت 381 630 زيارة لصفحاتها. ويدعم الفريق المعني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي تقوده اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنصة عن طريق تيسير التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك من خلال المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة، بالاشتراك مع مكتب التنسيق الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، نسخة جديدة من قاعدة البيانات الإحصائية التي تتعدها اللجنة، تربط بين الإحصاءات الإقليمية والمعلومات الجغرافية المكانية، مما يعزز قابلية التشغيل البيئي للمعلومات من خلال البيانات المفتوحة.

51 - وقدمت مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنسيق المعني بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021، ووسّعت نطاق عضويتها لتشمل كيانات رئيسية غير تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال البيانات والإحصاءات. وتم تضمين مركز افتراضي لإدارة المعارف

في الموقع الشبكي الجديد لمنصة التعاون الإقليمي، المقرر إطلاقه في عام 2022، والذي تم تكييفه انطلاقاً من النظام الخاص بمنصة المنارة المطور من قبل الإسكوا، لتلبية احتياجات منطقة أوروبا ووسط آسيا. ومن المتوقع أن ييسر المركز إمكانية الوصول إلى الخبرات والموارد والمناسبات وعروض الخدمات التي تقدمها الائتلافات المواضيعية والأفرقة العاملة الإقليمية بشأن طائفة من القضايا الإقليمية الشاملة ذات الأولوية.

باء - تعزيز التعاون فيما بين اللجان الاقتصادية الإقليمية

المبادرات المشتركة التي اتخذتها اللجان الإقليمية

52 - في عام 2021، نسق الأمراء التنفيذيون للجان الإقليمية مواقفهم بشأن المسائل السياسية، وتبادلوا الخبرات، وصاغوا الاستجابات الإقليمية، وطوروا التعاون حول المشاريع المشتركة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتحت قيادة المنسق، وبالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام، نظمت اللجان الإقليمية اجتماعات المائدة المستديرة بشأن الصناعات الاستخراجية والتنمية المستدامة في المناطق الخمس. كما أعدت معا موجزا إقليميا للسياسات بشأن الصناعات الاستخراجية ونسقت المدخلات في موجز سياسات الأمين العام لإثراء اجتماع المائدة المستديرة العالمي المعني بالصناعات الاستخراجية الذي عُقد في أيار/مايو 2021. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجان في قيادة الجهود الرامية إلى النهوض بعمل المجموعة المعنية بتفعيل تدابير مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، واشتركت في إعداد موجز سياسات الأمين العام بشأن التدفقات المالية غير المشروعة.

53 - وقبل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، أطلقت اللجان موجزا مشتركاً للسياسات تضمن مقترحات لمسارات واستراتيجيات منسقة للتغلب على التحديات المشتركة وتحويل المنظومات الغذائية إلى منظومات أكثر شمولاً وصحة واستدامة وقدرة على الصمود. وخلال الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، أصدر الأمراء التنفيذيون بياناً مشتركاً يدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي لوضع الحلول الكفيلة بالنقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

54 - وتعاونت اللجان الإقليمية أيضاً في إعداد منشور مشترك عن حقوق السحب الخاصة وأزمة كوفيد-19، يحل الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية ومعدلات استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة. وتضمن المنشور مقترحات بشأن آليات مبتكرة لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان المحتاجة إليها، وإنشاء صندوق استثماري للبلدان المتوسطة الدخل لتمويل المشاريع الاستثمارية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتخصيص حقوق السحب الخاصة لتمويل مرفق السيولة والاستدامة الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

55 - وعلى هامش الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظمت اللجان الإقليمية حدثاً جانبياً مشتركاً بشأن سد الفجوة في التمويل المناخي لعرض المبادرات ووجهات النظر الإقليمية بشأن تحديد خيارات التمويل الأخضر والمناخي لدعم التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 بما يتماشى مع مساهمات محددة وطنياً أكثر طموحاً.

56 - ومع إدراك اللجان الإقليمية أن مئات الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة لم تقدم أي إرشادات للبلدان بشأن كيفية الحفاظ على استمرار التجارة خلال جائحة كوفيد-19، فإنها وحدت جهودها مع مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من شركاء الأمم المتحدة لإعداد دليل للأمم المتحدة لمساعدة البلدان على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية من أجل زيادة القدرة على الصمود في أوقات الأزمات والجوائح.

57 - وبالإستفادة من الفرص التي يتيحها حساب الأمم المتحدة للتنمية، اشتركت اللجان الإقليمية في تنفيذ خمسة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل استجابةً لجائحة كوفيد-19 في مجالات دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتيسير ترابط النقل والتجارة، وتعزيز الحماية الاجتماعية مع التركيز على إدماج الأبعاد الجنسانية وأبعاد الرعاية، وتعبئة الموارد المالية، وبناء القدرة على الصمود الاقتصادي في المناطق الحضرية. وقدمت هذه المشاريع الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان وعززت تبادل المعارف فيما بين المناطق. وتتعاون اللجان أيضاً في دعم البلدان في جميع المناطق في قياس التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها لتحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز القدرة الاجتماعية - الاقتصادية على الصمود من أجل تحقيق خطة عام 2030.

58 - وفي إطار تعزيز التبادل الأقاليمي، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنهجية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لإنتاج تقييمات للتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي، واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه المنهجية لتطوير البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة. وفي سياق منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، اختتمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعاً أقاليميا يهدف إلى تعزيز قاعدة الأدلة على انعدام المساواة في البلدان الأعضاء باستخدام منهجيات مبتكرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوضع وتطبيق منهجية جديدة لقياس عدم تكافؤ الفرص في تايلند ومنغوليا، تتضمن عرضاً بصرياً لمختلف مؤشرات انعدام المساواة ومحاكاة لآثار السياسات.

59 - ومع ذلك، ما زالت جميع المناطق تعاني من فجوات كبيرة في البيانات الخاصة بمختلف المؤشرات، ومعالجة هذه الثغرات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب ما زال محتماً في جميع المناطق. وبالمثل، إن ضمان تنسيق الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على صعيد المناطق، بما يضمن إمكانية مقارنة البيانات، بما في ذلك مع البيانات العالمية المتعلقة بالأهداف، ما زال عملاً قيد التنفيذ. وسيكون ذلك مجالاً ذا أولوية للتعاون في عام 2022.